مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة العشرون – العدد 66 – 28-2-2025م

Volume 20th - issue no. 66 - 28/2/2025

Pages: 157 - 184 الصفحات: 157 - 184

التعليل النحوي العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة

Arabic Grammatical Justification in Light of Modern Linguistic Theories

د. طه بن محمد العبود

Associate Professor Dr. Taha bin Muhammad Al-Aboud

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية – جامعة الجنان – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

Lecturer at Jinan University – Department of Arabic Language

Email: taha84557@gmail.com

اعتمادات

د. طه بن محمد العبود
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية – جامعة الجنان – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

Associate Professor Dr. Taha bin Muhammad Al-Aboud
Lecturer at Jinan University – Department of Arabic Language
taha84557@gmail.com

التعليل النحوي العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة

Arabic Grammatical Justification in Light of Modern Linguistic Theories

ملخص البحث

يتناول البحث قضية جديدة قديمة هي التعليل النحوي، وذلك من خلال مقاربة لسانية معاصرة، حيث يعرض البحث الاتجاهات اللسانية المعاصرة الوصفية والتفسيرية والتحليلية وما نادت به هذه النظريات من إبطال التعليل أو التمسك بالتعليل كونه نتائج عقلية تؤدي إلى تفسير تلك العلاقات اللغوية، ولذلك عرضنا آراء النحاة المتأخرين في هذه المسألة، وليس صحيحاً ما قاله جماعة من اللسانيين المعاصرين: إن علماء العرب لا حظّ لهم في معرفة تلك النظريات والمصطلحات فما وصل إلينا من كتب ومخطوطات وأبحاث قديمة وحديثة يثبت العكس ويثبت أن العرب هم السباقون للمقارنات والمقاربات اللغوية والاطلاع على لغات كثيرة وقد ألفوا في ذلك كأبي حيان الأندلسي في كتابه: الإدراك للسان الأتراك وكتاب إزالة الحبش عن لسان الحبش...

وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في عرض البحث ومناقشته.

كلمات مفاتيح:

النحو – اللغة – العلة – العلة النحوية – اللسانيات – اللسانيات الحديثة – اللسانيات العربية – المصطلح – المفهوم – الوصفية – التفسيرية.

Abstract

The research addresses a timeless issue, namely grammatical reasoning, through a contemporary linguistic approach. It presents the contemporary linguistic trends, both descriptive and explanatory, as well as analytical, and the claims these theories make about either abolishing grammatical reasoning

or adhering to it as a rational outcome that explains linguistic relationships. Therefore, the study presents the views of later grammarians on this matter. It refutes the claims of some contemporary linguists that Arab scholars had no knowledge of these theories and terms. The books, manuscripts, and both old and recent research that have reached us prove the opposite, showing that Arabs were pioneers in linguistic comparisons and approaches, with extensive knowledge of many languages. This is exemplified by scholars like Abu Hayyan al-Andalusi in his book "Al-Idrak li-Lisan al-Atrak" (Comprehension of the Turkish Tongue) and the book "Izaalat al-Habash 'an Lisan al-Habash" (Removing the Abyssinians from the Abyssinian Language).

The research adopts both the descriptive-analytical method and the comparative method in presenting and discussing the study.

Keywords: Grammar, Language, Causality, Grammatical Causality, Linguistics, Modern Linguistics, Arabic Linguistics, Terminology, Concept, Descriptive, Explanatory.

مقدمة البحث

غـدا التّعليـل النحويّ مذهبـاً سلكه أغلـب النّحاة، وباتـوا يتطلّعون على الظاهــرة، ويعللّون الأحـكام النّحويــة الصادرة بحقّها، ويربطون بينها وبين العلّــة ليتسنّى لهم تبريرات تلك الأحكام وتبسيطها وتقريبها من الأذهان، فالإنسان منذ نشأته أخذ يتطلّع في الأشياء وما حوله ويعلّل سبب مجيئهــا على هذا الشكل، والغاية الكامنة وراءها في التّعليلات، فهل باتت التعليلات النحويّة أمراً ضروريــاً لفهــم الأحكام النحويّة، وحثّ الذهــن للبحث عن العلل الّتي تسوّغ ذلــك؟ أم أن المسألة تكلــف وخــروج عن المألــوف، وترف عقلي وكلامــي فلسفي لا جــدوى منه؟ على ضــوء اللسانيات الحديثة سنبين ذلك.

ثمة تداخل بين المفاهيم والمصطلحات منذ النشأة حتى وقتنا هذا، ومن هذه المصطلحات اللغة واللسان، واللغة تُطلق على معانٍ مختلفة عند السادة اللغويين العرب، من جملتها اللسان كما أشــار إلــى ذلك العلّامة ابــن جنّي في مصنفاته، ومنهم مــن أشار إلى الخاصــ والعام بمعنى أن اللغــة أعمُّ من اللسان، والعكس صحيح عند البعض يقول الإمام الفارابي: «علم اللسان في الجملة ضربــان: أحدهمــا حفظ الألفــاظ الدالة عند أمة ما وعلــم ما يدل عليه شيء منهــا، والثاني علم قوانين تلك الألفاظ»[1].

الناظــر في واقعنا المعاصر سيجد اختلافــات كثيرة في مصطلحات علوم اللسان، فالبعض يفضل اختيار هذا المصطلح (اللسانيات) مشيراً إلى العلوم الحديثة وتحديداً النظريات الغربية،

(١) الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق وتعليق عثمان أمين، طبعة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٨٦، ص ٥٧.

ومنهـا: الألسـن واللساني واللسانيات.. والبعض الآخر يفضل اللغة ومصطلـح الدراسات اللغوية وفقه اللغة وغيرها انطلاقاً من الدراسات اللغوية العربية القديمة والحديثة[١].

الناظر في فكر دي سوسير[٢]، يرى أن يفرق بين مصطلحي اللغة واللسان، باعتبار أن اللغة ظاهـرة اجتماعية إنسانيـة، وأن اللسان أداة التواصل، وعليه: فاللسـان يحدد هوية اللغة بالمعنى الوجـودي الفلسفـي، واللسـان هنا نظام قائـم بحدِّ ذاته قواعديـاً ومنهجياً، وهـذا النظام داخل المجتمعـات الإنسانية، وكل لسان له نظامه المختلف عن الآخر كاللسان العربي واللسان الفرنسي واللسان الفارسي.

إذاً مـن خـلال هذا التداخـل يمكننـا أن نقول: الاختلاف فـي المصطلح لا ينفـى المفهوم المشتـرك، والعكس صحيـح، واللسان بالمعنى السوسيـري ذكره علماؤنا واستفاضـوا به، وبينوا حـدوده وفرقـوا بين قواعـد كل لسان فهذا أبو حيـان الأندلسي الذي صنف فـي التركية والكردية والفارسيـة والحبشيـة يشير إلى أن الفعل في اللِسَان العربـي ينقسم من حيثُ الأصل والزمان إلى ماضـ ومضارع وأمر، فهذه الصيغة المعجمية المتعـارف عليها، لكنها تختلف في اللِسَان التركي، مـن حيثُ الدلالة الزمانية والأصـل، يقول أبو حيَّان: «الفعل ينقسم إلى ثلاثـة أقسام: أمر وماض ومضارع، فالأمر هو الأصل، والمضارع والماضي واسم الفاعل والمصدر واسم المكان فرع مشتق من الأمر، ولا يخلو الأمر من أن يكونَ لغائب أو لمخاطب أو متكلم نحو: (سُنجر كَلس) أي ليجيء، وللغائـب: (سُنجر كَلس لَر) أي جـاء»[٣]، لم يشرح أبو حَيَّان أقسام الفعل كما وردت في الخطاب العربـي، بل كما تقتضيه اللُّغَـة التركية، لكنا نلمس روح المزاوجة بين اللغتين عند أبي حيَّان، كما قـال موجهاً الخطاب إلى المتعلـم العربي: «تذكر المبتدأ أولاً وتأتي بعـده بالخبر فتقول: (سَنجر طُرُ بدر) أي: سنجر قائم»[٤] ويفرض دوماً عليه أن يتماشى المصطلح مع الخطاب الجديد الذي يريـد منا أبو حَيَّـان أن نقرأه ونربطه بواقع اللُّغَة التي نتعلمهـا، فالأفصح لنا أن نقدم الاسم على الفعل في اللِسَان التركي، قال أبو حَيَّان في باب الفعل والفاعل: «الأفصح أن الاسم الظاهر يتقدم على الفعل فتخرج من هذا الباب ويصير من باب المبتدأ والخبر فنقول: (سنجر كلدي) ويجوز أن يتأخر فتقول: (كلدي سنجر)»[٥].

وتكمن أهمية البحث كونه يبحث عن العلة النحوية تأصيلاً وتحليلاً ثمّ مقارنتها في اللسانيات الحديثة، للكشف عن دور العرب القدماء والمحدثين باختلاف نظرتهم للعلة النحوية.

---

(١) تمام حسان: الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٧١، ط١، ١٩٨٢.

(٢) عالم لغوي سويسري شهير، يعدّ بمثابة الأب للمدرسة البنيوية في علم اللسانيات. عُني بدراسة اللغة الهندية، الأوروبية. قال: إن اللغة يجب أن تعتبر ظاهرة اجتماعية. من أشهر آثاره: `بحث في الألسُنيّة العامة (كتبه باللغة الفرنسية ونُشر عام ١٩١٦م، بعد وفاته) وقد نُقل إلى العربية بترجمات متعددة ومتباينة. وتوفي سنة ١٩١٣م. ينظر: https://n9.cl/reyn4

(٣) الإدراك للسان الأتراك، أبو حيان الأندلسي، ص ١٥٧-١٥٨.

(٤) الإدراك للسان الأتراك، أبو حيان الأندلسي، ص ١٦٠.

(٥) م. ن. ص ١٦٩.

إشكالية البحث

تتمحـور الإشكالية فـي دور علماء النحو في تبيان العلة النحويـة وذلك من خلال اللسانيات الحديثة. ومن خلال هذه الإشكالية تتفرع جملة من الأسئلة:

١- ما معنى العلة النحوية؟

٢- ما الاتجاهات الأساسية اللسانية الوصفية؟

٣- مَن عارضَ العلل النحوية؟

٤- مَن دعمَ العلل النحوية؟

المنهج العلمي المتبع

بمـا أنّ لكلّ بحـث منهجاً، والمنهج هـو الطّريقة الّتـي يتبعها الباحث فـي دراسة موضوعه ليتمكـن مـن ترتيب أفكاره، فـإنّ المنهج المعتمد هو المنهـج الوصفيّ التّحليلـيّ، وهو أسلوب من أساليـب التّحليل المرتكز على جمع معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنيّة محددة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عمليّة، ثمّ تفسيرها بطريقة موضوعيّة تنسجم مع المعطيات الظّاهرة[1].

الدراسات السابقة:

لا يقوم بحث علمي مهما علا شأنه إلا على دراسات سابقة، نذكر منها:

١- حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدَثين ، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م.

وقـف الكاتـب على مفهوم التّعليل النحـويّ، من حيث النشأة والتطور، مـع مراعاته التّعقيب علـى المراحل الّتي مرّ بها التّعليل النّحويّ، كما تطرّق لدوافـع التّعليل، وطبيعته، وتقسيمات العلل النحويّة، ووقف على أصول التعليل، وخصّص المؤلف فصلاً لتحديد آثار التعليل النحوي.

٢- أبو الحسن محمد بن عبد الله الفوارق: علل النحو، تح: محمود نصار، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

تناول فيه العلة النّحويّة، نشأتها وتطورها، وتطرّق إلى جميع أنواع العلل التي مرّت في تاريخ النحو العربيّ، وأضاف بصمته الخاصة في التعليل بالموافقة أو المخالفة لإحدى آراء المدرستين البصريّة أو الكوفيّة.

خطة البحث

الخلاصة باللغتين العربية والأجنبية

(١) رشا التّدمري، البحث العلميّ من الفكرة إلى المناقشة، ص ١٠٥.

المقدمة والإشكالية والأهمية

المبحث الأول التعليل النحوي تأصيلاً وتحليلاً

المبحث الثاني الاتجاهات اللسانية الغربية في مسألة التعليل

المبحث الثالث نظرة اللسانيات العربية للتعليل

المبحث الرابع المعارضون الوصفيون العرب

المبحث الخامس: مراحل التّعليل النّحويّ

المبحث السادس: مراحل التّعليل النّحويّ

المبحث السابع: نماذج من العلل النحوية (البناء)

النتائج والتوصيات

المبحث الأول التعليل النحوي تأصيلاً وتحليلاً

العلّة في اللّغة مشتقة من مادّة (علل)، ولها معان كثيرة: منها المرض، فيقال: «علّ يعَلّ واعتلّ أي مرض، فهو عليل، والعلّة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلّة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول»[١]. فمادة العلة لغة لها معانٍ ودلالات كثيرة، وذلك تبعاً للسّياق ولعلّ أشهرها معنىً (المرض)، وإذا انتقلنا إلى مدلول المادة في الاصطلاح نجد أن لها تعريفات كثيرة، سنذكر منها تعريف الجرجاني، فقد عرّفها بأنّها: «ما يتوقّف عليه وجود الشّيء ويكون خارجاً ومؤثّراً فيه»[٢]، وهذا يعني أنّ العلّة هي السّبب في وجود الشّيء، وهي التي تؤثّر فيه.

أمّا إذا جئنا إلى مفهوم العّلة عند أصوليّ الفقه فنجد أنّها: «الوصف الظّاهر المنضبط الذي يترتّب عليه تحقيق المصلحة أو دفع المفسدة»[٣]. فالعلّة عندهم ليست سبباً أو ليست حكمة؛ لأنّ السّبب يشمل الوصف المناسب للحكم والوصف غير المناسب أمّا العلّة فيشترطُ فيها الوصف المناسب؛ كالقتل الّذي كان سبباً مناسباً في تشريع القصاص، في حين أنّ العقل لا يدرك علاقة وجوب صلاة المغرب بالغروب[٤].

فالحكمة هي المصلحة ذاتها، أمّا العلّة فهي «ما ينتج عنها تحقيق هذه المصلحة، كعلّة تشريع القصاص القتل العمديّ، وحكمته الحفاظ على الحياة الإنسانيّة»[٥]. وتتميّز العلّة الفقهية عن العلّة النّحوية في أنّها «تسبق المعلول في الوجود، حيث تنشأ العلّة الدّاعية إلى الحكم فينشأ

(١) الأنصاريّ، جمال الدين، ١٩٩٧م، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، مادة (علل)، ج٤، ص٤١٤.

(٢) الجرجاني، الشريف، د.ت، التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص١٣٠.

(٣) سراج، محمد ،١٩٩٨م، أصول الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ط٢، ص١٨٤.

(٤) ينظر: سراج، محمد، أصول الفقه الإسلامي، ص٥٥.

(٥) سراج، محمد، أصول الفقه الإسلامي، ص١٨٥.

الحكـم بعـد ذلك»[١] فلا شـكّ أنّ العلّة مقدَّمة علـى معلولها في الحدث والوجـود وظهور الحكم أيّ حكـم سـواء أكان حكماً فقهيّاً أم علميّاً أم نحويّاً، يعنـي أنّ العلة سابقة عنه وهي الأمر الداعي لنشوئـه، أمّا عند المحدثيـن المتأخّرين فنجد عليّا أبا المكارم يقول: «هي السّبب الذي تحقّق في المقيـس عليه فأوجب له حكماً، وتحقّق في المقيس أيضـاً فألحق به فأخذ حكمه»[٢]. والّذي يفهم مـن التّعريـف السّابق أنّ العلّة تربط بيـن المقيس والمقيس عليه؛ ممّا يجعـل المقيس يأخذ حكم المقيـس عليه بسبب الرّبـط بينهما. والعلّة عنـد النّحاة هي: «الوصف الذي يظـنّ أنّه السّبب في الحكم الذي أخذ في ظاهرة معينة، والّذي يعكس وجه الحكمة في ذلك»[٣].

ونـرى أنّ الحكـم النّحويّ لا يرتبط بعلّة واحدة، ففي موضع واحد يمكن أن نجد أكثر من عّلة واحـدة مبرّرة للحكم، مثال ذلك: «هذه عشـريّ، وهؤلاء مسلِمِيَّ، فتقول في هذا القياس: عِشروك ومِسلمـوك أن يكـون أصله عِشْـرُويَ، ومُسلِمُويَ، فقلبـت الواو ياء لسببيـن كلّ واحد منهما موجب للقلـب، لا يحتاج إلـى صاحبه للاستعانة به على قلبـه: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسّكون؛ والآخر أنّ ياء المتكلّم أبداً تكسر الحرف الّذي قبلها إذا كان صحيحاً، نحو: هذا غُلامـي، ورأيتُ صاحِبِي»[٤]. فثّمة عِلـل قياسيّة وأخرى سماعيّة، ويمكن القول بأنّ العلل السماعيّة ناجمةٌ عن عجز النّحويّ عن ردّها إلى مظانها العلميّة المؤصّلة وإيجاد التبريرات والعلّة لها فنعتها «بالمسموع عن العرب، أي لا مجال للمفاوضة فيها أو إدلاء الرأي»[٥].

ويمكن القول: إنَّ الحركة الإعرابية باتت علماً على العمل فعندما نقول الفاعل رفعاً والمفعول نصباً، فالفتحة والضمة علامتان بارزتان، وهما دليل على ثبوت تأثير العامل فيهما والعمل والتعليل هنـا يتجه لماذا كان الفاعل مرفوعاً والمفعـول منصوباً؟ الذي دخل النحاة به عالم الثقل والخفّة وباتـوا يطلقون التعليـلات الخاصّة بهم والمستنـدة إلى أدلة منطقية لا يمكـن ردّها، وفي تعريف آخـر هي: «تفسير اقتراني يبيّن علّة الإعراب أو البنـاء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامّة»[٦].

وبالتّالي فإنّ التّعليل النّحوي تفسير؛ لأن التّفسير هو «الكشف عن المراد من اللّفظ (نحويًا) سواء أكان ذلك ظاهراً في المراد، أم غير ظاهر»[٧].

---

(١) حسّان، تمام،٢٠٠٠م، الأصول (دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب- النّحو- فقه اللّغة- البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ص١٦٣.

(٢) أبو المكارم، علي، ٢٠٠٦م، أصول التّفكير النّحوي، دار الغريب، القاهرة، ط١، ص١٠٦.

(٣) أبو شريف، علي سلامة ،٢٠١٢م، العلّة النّحوية (تحليل النّحاة لبناء وتركيب كلام العرب___ دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشّافية للإمام الشّاطبي)، دار الزّهراء، الرّياض، ط١، ص٨٧.

(٤) ابن جنّي، عثمان، ١٩٥٢م الخصائص، تح: محمد علي النّجّار، دار الكتب المصرية، مصر، ط٢، ج١، ص١٧٤. (بتصرّف).

(٥) ينظر: السّيّوطيّ، جلال الدين،٢٠٠٦م، الاقتراح، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص٢٥١- ٢٥٢.

(٦) الملخ، حسن خميس سعيد، ٢٠٠٠م، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، دار الشّروق، عمان، ط١، ص٢٩.

(٧) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، (المصدر السابق) ص٢٩.

ومثال على الظّاهر: تعليل رفع كلمة «زيد» في قولنا: «جاءَ زيدٌ» بأنّها فاعل، ومن غير الظّاهر تعليل عدم جزم «أن» المخفّفة النّاصبة للمضارع على الرّغم من أنّ أصلها النّظريّ لعملها الجزم، بأنّها شابهت «أنّ» النّاصبة للاسم، فنصبت. قال المرادي في تفسير عدول «أن» عن أصلها النّظريّ:«لمّا شابهت نواصب الاسم نصبت، ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم، وقد حكى بعض العرب الجزم بأن»[١].

ونرى أنّ ابن جنّي قد قسّم العلل النّحوية إلى نوعين: «علل موجبة وعلل مجوّزة تأثراً بالأحكام الواجبة والجائزة[٢]. وهذا التقسيم مبناه على الإيجاب والتجويز، وهناك تقسيم آخر مبنيّ على أساس تأثر العلّة النّحوية بالعلل الفلسفية والكلامية، فقد اتّفق النّحاة على «اشتراط وجوب العلّة للحكم حتى تكون مقنعة ومؤثرة»[٣]. فعندما يكون هنالك تعليل منطقي يفسّر الحكم ويقربه من الأذهان بالتالي تكون العلة مؤثرة وفاعلة، ولكنّ العلل النّحوية ليست كلّها موجبة مثل العلل الموجبة للأشياء المعلولة بها[٤]، وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي في الخصائص بقوله: «علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين. وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس؛ وليس كذلك حديث علل الفقه»[٥].

وتحاول العلة العقليّة أن تعادل العلّة النّحوية في قوّتها وتأثيرها، ولكن هذا لا يجوز أبداً؛ لأنّ النّحويّ عندما يعجز عن تفسير ظاهرة نحويّة «يقول هذا مسموع عن العرب»[٦]. ونرى أنّ العلّل النّحوية تتوسّط العلل العقليّة والعلل الفقهيّة في القوّة؛ فهي أقلّ من الأولى وأعلى من الثّانية، فلو أراد نحويّ نقض علّة ما لكان ذلك، على عكس العلّة العقلية[٧].

وفي محاولة إيضاح الاختلاف بين العلّة والسّبب، فقد حاول الكفوي[٨] المقارنة بينهما من خلال كلامه حيث يقول: «قد يراد بالعلّة المؤثّر، وبالسّبب ما يفضي إلى الشّيء في الجملة، أو يكون باعثاً عليه فيفترقان وكلّ من العلّة والسّبب قد يفسّر بما يحتاج إليه الشّيء فلا يفترقان»[٩] فالعلّة عنده هي المؤثّر الباعث على حصول الشّيء، أمّا السّبب ما يؤدّي إلى الشّيء، فالعلّة هي قوّة

(١) المرادي، الحسن قاسم ،١٩٩٢م، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تح: فخر الدّين قباوة وحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٦.

(٢) ينظر: الميعان، وضحة عبد الكريم جمعة،٢٠٠٧م، التّأليف النّحويّ بين التّعليم والتّفسير مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ٤٦٧.

(٣) ينظر: عبّاس، أحمد خضير ،٢٠٠٧م، أسلوب التّعليل في اللّغة العربية، ص٢٥.

(٤) ينظر: الزجّاجي، أبو القاسم ١٩٨٦م، الإيضاح في علم النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، ط٥، بيروت، ص٦٤.

(٥) ابن جنّي، عثمان، ١٩٥٢م الخصائص، ٤٨/١.

(٦) ينظر: السّيّوطيّ، جلال الدين،٢٠٠٦م، الاقتراح، ج١، ص ٢٥٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ج١، ص١٤٤-١٤٥.

(٨) الكفوي: هو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الملّقب بأبي البقاء، وهو من قضاة المذهب الحنفي. ولد في مدينة كَفَه بالقرم. يُنظر: الزركلي، خير الدين ،١٩٨٠م، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ج٢، ص٨٣.

(٩) الكفوي، أبو البقاء،١٩٨٨م، الكلّيات، ص٦٢١.

مؤثّـرة أمّـا السّبب هو نتيجة حصول هذه القوّة؛ وهذا يفسّر اختـلاف العلّة والسّبب واتّفاقهما في بيان المقصود منهما فإذا كانت العلّة هي القوّة الخارجية المؤثّرة في الكلام، والسّبب كان نتيجة للقـوّة المؤثّـرة، فعندها يفترقان، لأنّ كلّ منهمـا يدلّ على معنى مختلف، أمّـا إذا «كان كلّ منهما يحمـل معنـى التّفسير؛ ففي هـذه الحالة لا يفترقان فـي الدّلالة، فيكون بذلـك كلّ منهما مرادف للآخـر»[١]. فالعلة والسبب مختلفـان والاتفاق بينهما في بيان القصد يقـول بعضهم: «السّبب ما يتوصّـل بـه إلى الحكم من غير أن يثبت بـه، والعلّة ما يثبت الحكم بها، كذلـك الدّليل فإنّه طريقٌ لمعرفة المدلول بسبب تحصّل المعرفة، غير أنّ العلّة تسمّى سبباً، وتسمّى دليلاً مجازاً»[٢].

وإذا أردنـا الحديـث عن التّعليل عند المحدَثين وجدنـا أنّ السّبب عندهم يقتصر على العلّة الفاعلـة وهو ما يترتّب عليه مسبّب عقـلاً أو واقعاً، أمّا الغزالي[٣] وغيره فيفضّلون استخدام كلمة سبـب وليـس علّة خلافاً للفلاسفة المسلمين للدّلالة على العلّـة والسّبب معاً، ونرى ابن جنّي يفرّق بيـن اللّفظيـن للدّلالة على أنّ العلّـة موجبة للحكم النّحوي، كرفع الفاعـل ونصب المفعول به، لأنّ العـرب قـد تكلّمت بـه، والسّبب هو الـذي يجيز الحكم النّحـوي من دون نفي غيـره. فنحن بذلك مخيّرون في الحكم بالاعتماد على إحدى القرائن، فنراه يقول: «وضرب آخر يسمّى علّة، وإنّما هو فـي الحقيقـة سببٌ يجوّز ولا يوجب»[٤]. فالسّبب عنده علّة، لكنّ العلّة توجب الحكم النّحويّ وتنفي غيـره، أمّـا السّبب فإنّه يجيز الحكم النّحويّ من دون نفـي غيره. كذلك نرى تمّام حسّان[٥] يفرّق بين العلّة والسّبب، فيعبّر عن ذلك بقوله: «الحكم يدور مع العلّة وجوداً وعدماً، لكنّه لا يدور كذلك مع السّبب، فالفرق بين العلّة والسّبب فرق في التّأثير»[٦].

وبذلـك نرى تأثيـر العلّة في الحكم سواء أكانت موجـودة أم لا، بعكس السّبب الذي لا يحمل هذه المزيّة.

وخلاصـة القـول: إنّ العلّة تؤثّر في الحكـم فتوجبه وبها يثبت، أمّا السّبـب فهو ما يؤدّي إلى الشّيء في الجملة، أو ما يجيز الحكم ويكون باعثاً عليه دون التّأثير فيه.

---

(١) ينظر: التّواتي، عبد الغاني ،٢٠١٤م، العلّة النّحوية عند ابن جنّي من خلال كتاب علل التّثنية (دراسة وصفية تحليلية)، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمريّ، -تيزي وزو- الجزائر، ص٤٥.

(٢) الكفوي، أبو البقاء،١٩٨٨م، الكلّيات، ص٦٢١.

(٣) الغزالي: هو أبو حامد محمد الغزالي الطّوسيّ النّيسابوري الصّوفي، أحد أعلام عصره وأشهر علماء المسلمين في القرن الخامس الهجريّ. الزركلي، خير الدين ،١٩٨٠م، الأعلام، ج٤، ص٢٦.

(٤) ابن جنّي، عثمان، ١٩٥٢م الخصائص، ١/١٦٤.

(٥) تمام حسّان: صاحب كتاب اللغة العربية معناها ومبناها والذي وضع فيه نظرية خالفت أفكار سيبويه يُنظر: حسّان، تمام،٢٠٠٠م، الأصول (دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب- النّحو- فقه اللّغة- البلاغة)، ص١٠.

(٦) حسّان، تمام،٢٠٠٠م، الأصول (دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب - النّحو - فقه اللّغة - البلاغة)، ص ١٦٥.

المبحث الثاني الاتجاهات اللسانية الغربية في مسألة التعليل

تمثّلت اللسانيات الغربية في اتجاهين: الاتجاه الوصفي التقريري والاتجاه العقلي التفسيري، وسنتحدث عن هاتين المدرستين ثمّ نطبق ذلك على منهج علماء العرب.

المطلب الأول: الاتجاه الوصفي التقريري

يكاد يتفق كل لُغويي المدارس بأن المنهج الأول المعتمد لتقنين اللغة هو المنهج الوصفي، في كل مستوياتها النحوية والتركيبية والدلالية والصرفية... فهذه الظواهر لا بد من الوقوف عليها وتسجيل المتغيرات التي تتعلق بذات اللغة وفلسفتها، التي تخص لغة ما من لغات البشر.

ومن أبرز ممثلي الاتجاه الوصفي في اللسانيات الغربية، مدرسة جنيف ورائدها هو دي سوسير[١]، ومن أبرز تلاميذه، شارل بالي، وسيشهاي مدرسة براغ، أو المدرسة الوظيفية، من روادها تروبتسكوي، وياكبسون، وأندري مارتينيه، المدرسة السلوكية في اللغة من أبرز روادها بلومفيد، وسنقتصر هنا على نظرة علم واحد من هؤلاء الوصفيين التقريريين، وهو بلومفيلد[٢].

ويبتعد هذا المنهج عن التعليل العقلي والتأويل المنطقي والعلة التي ترتبط لوجود حكم فرضته تلك القاعدة، كما أشار أَنْدريْ مارْتنيْه A. Martinet ملخصاً نظرة البنيويين بقوله: «البنيويون -اليوم- يتفقون أساسًا على أَوْلَوِيَّة التحليل الوصفي للغة وعلى نبذ جميع التحليلات المنطقية والعقلية»[٣].

وأشهر اللغويين الأمريكيين في القرن العشرين ليونارد بلومفيلد «١٨٨١-١٩٤٩»، وإدوارد سابير «١٨٨٤-١٩٣٩». ويعد بلومفيلد (Bloomfield) من أبرز الباحثين الذين مثلوا الاتجاه الوصفي التقريري، وخاصة في كتابه اللغة؛ من أصحاب نظرية السلوك، والسلوكيون ينكرون أو يكادون ينكرون وجود أي عملية ذهنية، فأراد أن يتخلص من المعنى قدر الإمكان، فعنده أن معنى أي صورة من الصور اللغوية هو الحالة التي ينطق فيها المتكلم بهذه الصورة والأثر الذي يحدثه في السامع.

فبلومفيلد يبدأ من الصور اللغوية لا من معاني الصور، وقد كون على أساس مقاييس صورية خالصة نظاماً كاملاً من الوحدات اللغوية الصغرى «الفونيمات»، ومن تصرفاتها، ومن الصلات العامة بينها ومن الصور النحوية والنظم وأنواع الجمل .ولكن هذا المنهج لا يصلح عندما يطبق على التطور التاريخي[٤].

ويذهب بلومفيلد إلى أن معنى الصيغة اللغوية «هو الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه،

(١) تشومسكي، جون ليونز، ترجمة محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض ط ١، ١٩٨٧، ص ٢٣.

(٢) مدخل إلى المدارس اللسانية، سعيد شنوقة، ص ٦٧.

(٣) مبادئ في اللسانيات العامة، أندري مارتينيه، نقل بواسطة الأصول والأقسام النحوية في ضوء علم اللغة الحديث. ص ٣.

(٤) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: طبعة ٢ - القاهرة ١٩٩٧م. ص ٢٨٠.

والاستجابة التي تستدعيها مع السامع. فعن طريق نطق صيغة لغوية يحث المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف»[1]. وبالتالي فإن المعنى هو محصلة الموقف الذي يحدث فيه الكلام من خلال عنصرين أساسيين هما المثير والاستجابة[2].

نلحظ من خلال علماء الغرب اهتمامهم الواسع في الملاحظة، ورفضهم لأية قضية تتعلق بالتأويل العقلي أو القياس أو التعليل النحوي أو اللغوي.

المطلب الثاني: الاتجاه العقلي التفسيري

يعد تشومسكي الأب المؤسس للسانيات الغربية (النحو التوليدي)، ويعتمد هذا الاتجاه على التحليل العقلي الاستنباطي الدقيق، ويرفض بطبيعة الحال المنهج الوصفي الذي يعتمد على الملاحظة فقط، يشير تشومسكي إلى أن كل النظريات عليها أن تعتمد على تحديد الملاحظة وإيجاد تفسير علمي لتلك الملاحظة، ثم استخلاص القواعد والقوانين أن يصيغها بشكل علمي عقلي ليستفاد منها.

وقد تحدث عن كيفية التعامل مع المادة اللغوية فقال إن: «تناول المادة اللغوية بالوصف لا يمكن أن يكون كافياً موازياً لحقيقتها»[3].

إلا أن البعض لا يعد تشومسكي مؤسس النحو التوليدي في شكله المستخدم بصورة أكثر اتساعاً في علم اللغة فحسب ولكنه يعد أيضاً المتحدث الرسمي باسم التوليدية، ولم يقتصر دوره المؤثر على علم اللغة وإنما تعداه إلى تخصصات أخرى، وجدير بالذكر أنه من الصعوبة أن تكون من أتباع التوليدية دون أن تهتم بالنحو التوليدي لكن من الممكن تماماً أن تكون مهتماً بالنحو التوليدي دون أن تقر بمبادئ النظرية اللغوية والمنهج اللذين يعدان أهم ما يميز التوليدية[4].

والبعض الآخر يعد «هاريس» الأب الحقيقي لعلم اللغة التحويلي، و«تشومسكي» الأب الحقيقي لعلم اللغة التوليدي. كما أدخل الأخير كثيراً من التعديلات على علم اللغة التحويلي عند «هاريس». وقد نشر «هاريس» بحوثه بين ١٩٥٢ و١٩٥٧م، وعرف التحويل بأنه عملية نحوية تغير ترتيب المكونات في داخل جملة ما، وبوسعها حذف عناصر أو إضافتها أو استبدالها[5].

ومصطلح النحو التوليدي الذي أدخله تشومسكي في علم اللغة في منتصف الخمسينات يُستخدم اليوم لمعنيين مختلفين إلى حد ما. المعنى الأصلي الأضيق والأكثر تقنية يشير إلى

---

(١) أحمد مختار عمر. علم الدلالة، ص ٦١.

(٢) صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، الناشر: اتحاد الكتاب العرب دمشق - ٢٠٠٣م. ص ٤٠.

(٣) اللغة والعقل، تشومسكي، ترجمة بيداء على العكاوي، مراجعة سليمان داود، الواسطية، دار الشؤون الثقافية، ١٩٦٦، بغداد ص ١٢.

(٤) جون ليون، اللغة وعلم اللغة، الناشر: دار النهضة العربية، لاتا، الطبعة: الأولى. ص ١٧٨.

(٥) رمضان عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ص ١٨٨.

القوانين التي تحدد أنواعاً مختلفة من النظم اللغوية، وهو ما نعنيه بالنحو التوليدي في هذا القسم[1].

وبالتالي النحو التوليدي مجموعة من القوانين التي تجري على مفردات محدودة من الوحدات تولد مجموعة «محدودة أو غير محدودة» من سلاسل الوحدات «كل سلسلة تتركب من عدد محدود من الوحدات» ومن ثم تعين كل سلسلة من الوحدات تكون صحيحة التركيب في اللغة التي يميزها هذا النحو[2].

المطلب الثالث: بين المدرستين

١- فمن حيث الموضوع، كانت المدرسة البنيوية تتخذ من النصوص اللغوية موضوعاً لدراستها، على حين اتخذت المدرسة التحويلية من قدرة المتكلم على إنشاء الجمل التي لم يكن سمعها من قبل، موضوعاً لها.

٢- ومن حيث أسلوب الدراسة والتحليل، كانت المدرسة البنيوية تعتمد على وسائل الاستكشاف، على حين يؤمن التوليديون بضرورة الحدس والتخمين، ثم إجراء الاختبار، لتقويم الفروض المتضاربة.

٣- ومن حيث الهدف، كان البنيويون يحاولون بدراساتهم القيام بتصنيف عناصر اللغات المدروسة، على حين جعل التوليديون تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجملة هدفاً لهم. وهذا يعني الكشف عن وجود عدد غير متناه من الجمل في أيّ لغة، وتوضيح أي نوع من سلاسل الكلمات تشكل جملًا، وأيها لا يشكل جملاً. وكذلك وصف البنية النحوية لكل جملة[3].

وعلى حين كان البنيويون يرون أن لكل لغة بنيتها التي تتفرد بها، يرى التوليديون أن اللغات تتشابه على مستوى المقصود «العميق» من المعاني، ويحاولون الكشف عن هذه التشابهات الكلية.

المبحث الثالث: نظرة اللسانيات العربية للتعليل

بناءً على ما تقدم من تعريف التعليل، وكذلك المدرستين الغربيتين البنيوية الوصفية والتوليدية التحويلية، تشير الدراسة العربية المتأثرة بهذه النظرة إلى ذات الاتجاه، التي استفادت من خلال الدراسات الحديثة، وعليه هناك ثلاثة اتجاهات عربية؛ الأول: وهي المقارنة بين العربية والغربية، وإيجاد اتفاقات واختلافات بين النحويين في الشرق والغرب، من أجل المحافظة على التراث العربي من خلال الدرس اللساني الغربي الحديث.

الثاني: انطلاقاً من المدرسة البنيوية الوصفية، وهي دراسة النحو كظاهرة اجتماعية

---

(١) جون ليون، اللغة وعلم اللغة، الناشر: دار النهضة العربية، لاتا، الطبعة: الأولى. ص ١٧٦.

(٢) جون ليون، اللغة وعلم اللغة، الناشر: دار النهضة العربية، لاتا، الطبعة: الأولى. (المصدر السابق) ص١٧٧.

(٣) رمضان عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ص ١٨٧.

سلوكية فطرية كما أشرنا سابقاً في تأصيل المدرستين.

والثالث: الانطلاق من النحو التحويلي التوليدي، ودراسة النحو التعليلية، وقبول الحجة المنطقية ودراسة النحو بصفة ظاهرة عقلية فلسفية قابلة للنقد والنقض والتعليل، كما فعل علماؤنا سابقاً، وألفوا فيها المصنفات الكبيرة؛ كالعلل لابن الوراق والعلل للزجاجي وغيرهما كثير كما سأوضح ذلك، ومن خلال علمائنا المحدثين والمعاصرين العرب كرمضان عبد التواب وحسن عباس..

المطلب الأول: نشأة التّعليل في النّحو العربي والتّأليف فيه

من طبيعة العقل البشريّ أن يستفسر عن الأسباب الكامنة وراء أيّ شيء، فيسعى إلى دراستها وتفسيرها، وإخضاعها للأحكام الّتي يرتضيها[1].

وبذلك تكون العلّة النّحوية هي تفسير للظّاهرة اللّغوية، والنّفوذ إلى ما ورائها، وشرح أسبابها، وفي كثير من الأحيان يتجاوز الأمر الحقائق اللّغوية، «ويصل إلى المحاكمة الذّهنية الصّرف»[2]. فالاحتكام إلى العقل في إثبات موضع العلّة و ربطها بالحكم النحوي يعد أمراً ضرورياً وذلك لأنّ العقل السليم دائماً لا يتقبّل المسلمات بل نجده يبحث في ما هو أبعد من ذلك، وإنّ المطّلع على مباحث العلّة النّحوية يجدها متأثّرة بأصول الفقه، خاصّة فيما يتعّلق «بشروط ومسالك العّلة الفقهية وقواعدها التي سار عليها علماء النّحو، والتي حاولوا فيها الحفاظ على المصطلحات الفقهيّة ومقاصد الفقهاء بها»[3].

إنَّ تعليلاً فاسداً لحكم نحويّ يفضي إلى دحضه؛ لذا ينبغي توخّي الحذر في مسألة ردّ العلّة وربطها بالحكم النحويّ لا العكس، ونلاحظ اعتماد النّحاة العرب في لغتهم على القياس، واهتمّوا بالتّعليل أيضاً اهتماماً كبيراً؛ فأصبح «من الأصول الأولى، وقد ظلّ يتطوّر حتّى غلب على النّحو العربيّ كلّه»[4].

وهذا يؤكّد أنّ العلّة النّحوية قديمة جدّاً، وأنّ النّحاة قد اهتمّوا بها منذ بداية نشوء النّحو العربيّ، وأخذوا يدربون العقل البشري على البحث وراء العلل والدوافع، الّتي جعلت لهذا الاسم مثلاً على الرفع على أنّه فاعل، ولم يوثر الرفع بالفاعل، والنصب -وهو أخف الحركات- بالمفاعيل أو الفضلات، وتقوم العلّة النحوية على مرتكزات كثيرة منها: «إيثار الخفّة، وكثرة الاستعمال، والقياس، والمعنى، والعوض، وطول الكلام، والعدل، والالتباس، والاستغناء، والتوهّم»[5] ،

(١) ينظر: الدّمشقية، العفيف، ١٩٧٦م، تجديد النّحو العربي، دار المعارف، بيروت، ط١، ص١٥٩. وينظر أيضاً: الكيش، عبد الله،١٩٩٢م، أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة، كليّة الدّعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١، ص١٨٧.

(٢) ينظر: الحلواني، د. محمد خير،١٩٨٣م، أصول النّحو العربي، النّاشر الأطلسي، الرّباط، ط٢، ص١٠٨.

(٣) ينظر: خضير عبّاس، أحمد ،٢٠٠٧م، أسلوب التّعليل في اللّغة العربية، ص٢٤.

(٤) الرّاجحي، عبده، ١٩٨٦م، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ط١، ص٨٠.

(٥) ينظر: أحمد الكبيّر، د. ريما، د.ت، التّعليل النّحويّ بين الوصف والغاية في ضوء علم اللّغة الحديث، مجلّة العلوم الشّرعية،

والملاحظ أنّ التّعليل النّحويّ قد ظهر مع البدايات الأوّلى للنّحو، فهو الأساس الّذي تقوم عليه الدّراسات النّحوية أغلبها، حتّى أنّ بعض الدّارسين عدّه: «قضيّة مفصليّة أساسيّة في النّحو العربيّ»[1]. فعندما بدأت ظاهرة اللّحن تزداد في شبه الجزيرة العربيّة سارع النحاة إلى استقراء اللّغة العربيّة والتّقعيد لها واستنباط الأحكام النحويّة، حيث إنّ هذا «التقعيد صوحب بتعليلات تبرّر هذه القواعد بشكل خاصّ، وتضع أسس اللّغة العربية بشكل عامّ»[2].

يعدّ عبد الله بن إسحاق الحضرميّ[3] الرائد الأول في التعليل النحويّ. يأتي بعده الخليل بن أحمد الفراهيديّ[4] الذي تمكّن بتأمله وتفكيره من الوصول إلى علل توضّح القواعد والأحكام المستنبطة من كلام العرب[5] وبالعودة إلى المصادر تبت قِدَم التعليل في التّفكير النّحويّ، فقد كان قائماً على الفطرة العربيّة والسّليقة، مستنداً إلى مقاصد المتكلّمين، وهذا يفسر لنا رغبة أبي الأسود الدّؤليّ (ت: ٦٧هـ) في تصويب الأخطاء، وبالتّالي فإنّه من البدهيّ أنْ يكون التعليل سندًا ودعامة فهو «أول من أسس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها»[6].

وبالتّالي يمكن أن يكون التّعليل قد نشأ مع البدايات الأولى الّتي وضعها للحدّ من ظاهرة اللّحن التي أخذت تنتشر[7]، ثمّ أخذ التعليل يتطّور إلى أن استقرّ على يدي الخليل بن أحمد الفراهيديّ، فقد بسط سيبويه في كتابه الخليل مادّة الخليل اللغوية، وكان شاهدًا على تشكيل معالم النحو، ومصطلحاته، وعلله، وأقيسته[8]، وإذا جئنا إلى بدايات القرن الثّالث الهجريّ يظهر لدينا الاهتمام بالتّعليل عند الفراء (ت٩٤٢) فقد ألّف كتاب «معاني القرآن»، وقوّاه بالحجج والعلل، ثمّ جاء بعده المازنيّ (ت: ٩٩٢) الذي ألّف كتاب «علل النّحو»[9]. وفي بدايات القرن الرّابع ظهرت أصالة التّعليل على يد ابن السّرّاج (ت٣١٦هـ) عندما قال في تعريف النحو: «علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتّى وقفوا منه على الغرض الّذي قصده المبتدئون بهذه اللغة... واعتلالات النّحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ

العدد السّادس، كليّة اللّغات، جامعة الزّيتونة، ص٦٣.

(١) الكبيّر، د. ريما أحمد، د.ت، التّعليل النّحويّ بين الوصف والغاية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص٢٣.

(٢) ينظر: أبو المكارم، علي، ٢٠٠٦م، أصول التّفكير النّحوي، ص١٥٠.

(٣) الحَضْرَمي(٧٨٧هـ-١٥٨٥م) محمد بن عبد المهيمن بن محمد، أبو عبد الله الحضرمي: مؤرّخ، أصله من سبتة، وشهرته ووفاته بفاس، من كتبه: الكوكب الوقاد فيمن حلّ بسبتة من العلماء والصلحاء والعباد. ينظر: الزركلي، خير الدين ،١٩٨٠م، الأعلام، ج٦، ص٢٥١.

(٤) ينظر: أبو المكارم، علي، ٢٠٠٦م، أصول التّفكير النّحوي، ص١٥٢. الفراهيدي: واضع أصول علم العروض.

(٥) ينظر: ولد أبّاه، محمد المختار ،٢٠٠٨م تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ص٣٧.

(٦) الجمحي، ابن سلّام ،١٩٧٤م، الطبقات، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدّة، ج١، ص١٢.

(٧) ينظر: عون، حسن،١٩٧٠م، تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص٧١.

(٨) ينظر: أبو المكارم، علي، ١٩٦٨م، الظّواهر اللّغوية في النّحو العربيّ، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط١، ص٣٢٣. (لم أجده في المصدر المذكور؟؟؟)

(٩) ينظر: أبو المكارم، علي، ١٩٦٨م، الظّواهر اللّغوية في النّحو العربيّ، ص٣٢٧. (لم أجده في المصدر المذكور؟؟؟)

فاعـل مرفـوع. وضرب آخر يسمّى علّـة العلّة. مثل أن يقولوا: لِمَ صـار الفاعل مرفوعًا؟ وهذا ليس يكسبنـا أن نتكلم كما تكلّمت العرب وإنّما تستخرج منهـا حكمتها في الأصّول التي وضعتها، وتبيّن فيها فضل هذه اللّغة على غيرها من اللّغات»[١].

وقـد انطلق النّحويـون العرب من روح لغتهم وإخلاصهم لها عندمـا رصدوا العلل والأسباب فـي قواعـد نحوهم، ولم يكن في تصوّرهم أن يدور النّحو العربيّ الأصيل في دوائر الجدل الذهنيّ الّتي يمكن أن تبعده عن أهدافه في حفظ اللغة وتقويم اللّسان العربيّ[٢]. أمّا إذا جئنا إلى العصر الحديـث فنلاحظ في مسألـة التّعليل أنَّ العربي قـد حظيَ بدراسات متنوّعة مـن الباحثين؛ كونه قضيّـة أساسيّة في النّحو العربيّ، فتناولوه بالعرض والتّحليل، والنّقد في دراسات مستقلّة، أو في دراستهـم لقضيّة من قضايا أصول النّحو، كالقياس والاستدلال، والعامل، أو في تحقيقهم لكتاب من كتب النّحو[٣].

والملاحـظ أنّ كثـرة التّعليل كانت سببـاً أساسيّاً في تضخّم كتب النّحو؛ مـا أدّى إلى النّفور منها بسبب ابتعادها عن منطق اللّغة، وصعوبة تعلّم قواعد العربية، وقد استمرّت هذه الشّكوى إلى العصر الحديث من خلال تعرّف اللّغويين العرب على اللّغات الأخرى لما فيها من سهولة، فظهرت كُتب تدعو إلى تسيير النّحو وإصلاحه، وانقسموا إلى قسمين[٤]: «اتّجاه إحيائيّ إصلاحيّ تيسيريّ فـي ضـوء الموروث النّحـويّ، واتّجاه تحديثيّ فـي ضوء مناهـج النّظر اللّغويّ الحديـث» فالاتجاه الإحيائـي وقـع على عاتقه مهمة إعادة إحياء اللغة والنحو من جديد. أما التحديثي فقد وقعت على كاهلـه مهمة التحديـث في تلك القواعد وإضافة وتعديل ما يلزم «وفـي كلّ اتّجاه منهما معارضون للتّعليل ومؤيدّون له»[٥].

المبحث الرابع المعارضون الوصفيون العرب

المطلب الأول: إبراهيم مصطفى

«يعـدّ من أبـرز المعارضين للتّعليل النّحويّ فـي ضوء الموروث النّحـويّ»[٦] من خلال كتابه «إحيـاء النّحـو» الـذي أصدره عـام ١٩٣٧م. يقول فـي هذا الموضـع: «لن تجد هـذه النّظريّة من بعـد سلطانها القديم فـي النّحو، ولا سحرها لعقـول النّحاة؛ ومن استمسك بهـا فسوف يحسّ ما فيهـا مـن تهافت وهلهلة، وستخذله نفسـه حينما يبحث عن العامل في مثـل التّحذير والإغراء، أو

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٥.

(٢) ينظر: أحمد الكبيّر، د. ريما، د.ت، التّعليل النّحويّ بين الوصف والغاية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص٦٦.

(٣) ينظر: الكبيّر، د. ريما أحمد، د.ت، التّعليل النّحويّ بين الوصف والغاية في ضوء علم اللّغة الحديث(المصدر السابق)، ص٦٦-٦٧.

(٤) ينظر: التّواتي، عبد الغاني ،٢٠١٤م، العلّة النّحوية عند ابن جنّي من خلال كتاب علل التّثنية (دراسة وصفية تحليلية)، ص٤٠.

(٥) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٢١٦.

(٦) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، (المصدر السابق) ص٢١٧.

الاختصاص، أو النّداء؛ ثمّ يرى أنّه يبحث عن غير شيء»[1]. وهذا يعني أنّه كان يستخفّ بوجود العلل في النّحو وأنّه لا يجد الغاية المرجوّة وفي موضع آخر نجده يعتبر أن تخليص علم النّحو من هذه النّظرية وسلطانها، خير كثير، وغاية تقتصد، ومطلب يسعى إليه، «ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصّحيح، بعدما انحرف عنها آماداً، وكاد يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة، وذوق ما فيها من قوّة على الأداء، ومزيّة في التّصوير»[2]. فكان همّه الأوّل والأخير تخليص النّحو العربي من آثار العلل التي فرضت سلطانها عليه للوصول به إلى أفضل طريق.

المطلب الثاني: عبّاس حسن

يرى أنّ «مشكلة التّعليل هذه خطيرة، فقد ولدت ونمت وامتدّت أصولاً وفروعاً على الوجه الذي نراه في مطوّلات النّحو؛ تتسرّب إلى كلّ مسألة، وتتسلّل إلى كلّ قاعدة، وتملأ الصّفحات الكثيرة بكل مجاف للعقل، بعيداً عن الحقّ إلّا في أقلّ المسائل وأندر القواعد»[3]. فالتّعليل وإن كان أمراً فطرياً ورياضيّاً فإنه يعتبر حسّاساً لكونه يوجّه مسارات القرّاء إلى آفاق قد تكون غير مجدية إذا ضلّ التعليل وبات غير صائباً، فالتعليل النحويّ يجب أن يرتكز على أدلة علمية ومنطقية.

ونراه يصف علل النّحاة بالزّيف والكذب، ويؤكّد ذلك أن جرّاء نظرة سريعة تكاد تحكم أن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تمت للواقع بصلة ولو صلة خفيفة، وإن للعقل علينا إكراماً فلذا ينبغي نبذها حسب زعمه وتطهير النحو منها،«إلّا ذلك النّوع الصّحيح الصّادق الذي يسمّونه «علل التّنظير» يريدون به ما أشرنا إليه من قبل حين ترفع آخر الكلمة، أو تنصبه، أو تجرّه أو تجزمه، وحين تجعل الكلمة على وزن معيّن وتسلك بها في التّركيب مسلكاً خاصّاً. لمَ رفعتها؟ لأنّها نظير زميلتها في كلام العرب»[4]. فهو يبيّن ابتعاد العلّة عن المنطق والعقل ولا يوجد صلة بينهما.

المطلب الثالث: مهدي المخزومي

دعا إلى إسقاط نظرية العامل من الفكر النّحويّ متأثراً بابن مضاء القرطبي وأستاذه إبراهيم مصطفى. وقد وجد أنّ المتأخّرين من النّحاة هم من أدّوا إلى «تغيير مسار النّحو العربيّ ألا وهو حفظ اللّغة من الخطأ؛ لكنّ افتتناهم بنظرية العامل حال دون ذلك»[5].

ونراه يؤكّد ضياع النّحو العربيّ في القرن الرّابع الهجريّ «في متاهة من التّعليلات والتّفسيرات التي لا تمتّ إلى اللّغة بصلة»[6]؛ وكان هذا الأمر يشكّل هاجساً لديه فلذا نجده اختار أن يقوم بوضع

(١) مصطفى، إبراهيم ،١٩٩٢م، إحياء النّحو، دار المعارف، القاهرة، ص١٩٤-١٩٥.
(٢) مصطفى، إبراهيم ،١٩٩٢م، إحياء النّحو، (المصدر السابق) ص١٩٥.
(٣) حسن، عبّاس، ١٩٧٨م، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ص١٥٦.
(٤) حسن، عبّاس، ١٩٧٨م، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، (المصدر السابق) ص١٥٨.
(٥) ينظر: التّواتي، عبد الغاني ،٢٠١٤م، العلّة النّحوية عند ابن جنّي من خلال كتاب علل التّثنية (دراسة وصفية تحليلية)، ص٤١.
(٦) ينظر: المخزومي، مهدي، ١٩٨٠م، أعلام في النّحو العربيّ، دار الجاحظ، بغداد، ط١، ص٨٥.

أسس نظرية ويقوم بإرفاقها بنماذج تطبيقيّة تسهيلاً للمتعلّم واردافاً وصقلاً لخبرته النظرية بالعملية التطبيق فجاء كتابه «في النّحو العربيّ: قواعد وتطبيق»[١]. بمثابة المنقذ والمخلّص من ترهة الضياع والاندثار، فنراه يقول: «هذا كتابٌ في النّحو أقدّمه بين يديّ الدّارسين مبرَّأً ممّا علق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تامّاً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقليّة لا صلة لها بالدّرس النّحويّ، وأبطلتُ فيه جميع التّعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفتُ من فصوله فصولاً لم تكن لتكون، لولا شغف النّحاة بالجدل العقليّ، وتمسّكهم بفكرة العمل متخذّاً من آراء الدّارسين الأوّلين أساساً لدراسة النّحو من أوّله»[٢]. ويبدو أنّ رفضه لفكرة العامل عائدٌ إلى رغبته في تبسيط النّحو، لكنّه تناسى أنّ بعض الأحكام النّحوية تترسّخ في أذهان المتعلّمين بالتّعليل والتّفسير، وهذه القواعد التي وضعها ستمنع النّحويّ من تفسير أحكامه وتعليلها؛ ونتيجة ذلك سينحصر النّحو في مستوى تقرير الأحكام، متناسياً أنّ للنّحو مستويات (النّحو التّعليمي والنّحو المتخصّص)[٣].

المطلب الرابع: علي النّجديّ

يعدّ من أنصار النّحو وعلله، حين يقول: «أنضيق بفلسفته؟ وكيف؟ وكلّ شيء من الثّقافة اللّغوية قد دخلته الفلسفة وأثّرت فيه، وصبغته بصبغتها، وما كان ممكناً أن يسلم منها النّحو وحده أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار والسّؤال عن المجهولات والإنكار في الحجاج. فالنّحاة بما أتوا من هذا إنّما يستجيبون للطّبع المستنير في استنباط المسائل وعرضها على النّاس، فترضى العقول وتطمئنّ القلوب؛ وتأخذ عن بيّنة، وتدع ما تدع عن بيّنة»[٤].

ونراه ينكر على النّحاة إسرافهم في استخدام العلل. يقول في هذا الموضع: «وإنّما أنكر الإسراف فيها والافتتان بها، كما تتمثّل في أسفار القرون الأخيرة، قرون التّزيد والتّكرار، فانبهمت المسائل، واضطرّب النّظام، وغمت المعالم والأصول»[٥]. ونراه قد طالبَ بإعادة النّظر في علل النّحو للتّمييز بين صالحها وفاسدها لانتقاء ما يتصّل بالمعنى. يقول: «ونرجع النّظر في علله لا نبقي منها إلّا ما يتصّل بالمعنى، ويتّفق مع طبيعة البيان الرّفيع والذّوق الصّحيح، فإذا ما خلصت المادّة واستقامت على ما نريد رجعنا إليها نسلكها في نظام التّأليف الحديث»[٦].

---

(١) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٢١٨.

(٢) ينظر: سعيد الملخ، حسن خميس، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٢١٨-٢١٩، نقلاً عن كتاب في المخزومي، مهدي، النّحو العربيّ: قواعد وتطبيق، ص٢١٨-٢١٩. (يمكن الرجوع إلى المصدر الأصلي فهو مطبوع وموجود)

(٣) ينظر: التّواتي، عبد الغاني ،٢٠١٤م، العلّة النّحوية عند ابن جنّي من خلال كتاب علل التّثنية (دراسة وصفية تحليلية)، ص٤٢.

(٤) النّجدي، علي ناصف، ١٩٧٤م، سيبويه إمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ص٤٤.

(٥) النّجدي، علي ناصف، ١٩٧٤م، سيبويه إمام النّحاة، (المصدر السابق) ص٤٤.

(٦) النّجدي، علي ناصف ،١٩٧٤م، سيبويه إمام النّحاة، (المصدر السابق) ص٤٦.

وهنـاك دراسـات أخرى كثيرة قامت حول مفهوم العلّة والتّعليـل والتي نراها عند المحدثين مـن هذه الدّراسات ما قام به الدّكتور مازن المبارك فقـد «أرّخ للعلّة النّحوية في نشأتها وتطوّرها حتّـى القـرن العاشر للهجرة»[١] في كتابـه: «النحو العربيّ: العلّة النّحويـة نشأتها وتطوّرها»، فقد رأى أنّ تاريـخ العلّة النحوية مرافق لتاريخ النحو والتأليف فيـه، وتطوّر النّحو مرتبط بتطوّرها[٢]. كذلك أجرى الدّكتور جلال شمس الدّين دراسة عنوانها: «التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين» دراسة إبيستمولوجية في مستويات اللّغة: الصّوت، والصّرف، فقد أحسن توضيـح العلاقـة بين نظرية العامـل والتّعليل[٣]. كذلـك المقالة التي نشرها الدّكتـور عبد القادر المهيري بعنوان: «التّعليل ونظام اللّغة»، والتي أشار فيها إلى أنّ التّعليل اتّخذ أداة لتوضيح النّظام اللّغـويّ، من خـلال دراسة لعلّتي «الخفّة والثّقـل»[٤]. وغيرها من الدّراسـات الكثيرة التي قام بها المحدثون والتي لا يسعنا المجال على ذكرها جميعها.

المبحث السادس: مراحل التّعليل النّحويّ

لقد مرّ التّعليل النّحوي بأربع مراحل رئيسة، وهذه المراحل هي[٥]:

المرحلة الأولى: مرحلة النّشوء والتّكوين

المرحلة الثانية: مرحلة النّموّ والارتقاء

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والازدهار

المرحلـة الرّابعـة: مرحلة المراجعـة والاستقرار. والانتقـال من مرحلة إلـى مرحلة انتقال متداخل، إذ يوجد فترة انتقالية بين كلّ مرحلتين، كما أنّ الحكم على المراحل على سبيل الإجمال لا التّفصيـل، فقد يكون عند نحاة مرحلـة المراجعة والاستقرار مَن تحاكي أعماله النحوية أعمال نحاة مرحلة النّضوج والازدهار.

وسندرس خصائص كلّ مرحلة من هذه المراحل.

المطلب الأول: مرحلة النّشوء والتّكوين

تبدأ هذه المرحلة بالرّوايات الأولى لوضع علم النّحو حتّى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقـد أدرك واضعـو هذا العلم خطورة اللّحـن على اللّغة العربيّة؛ «فاستنبطـوا من كلامهم قوانين

(١) ينظر: المبارك، د. مازن، ١٩٧٤م، النّحو العربيّ: العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت، ط١، ص٥.

(٢) ينظر: المبارك، د. مازن، ١٩٧٤م، النّحو العربيّ: العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها، (المصدر السابق) ص٨.

(٣) شمس الدّين، جلال، ١٩٩٠م، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إبيستمولوجية في مستويات اللّغة، مؤسسة الثّقافة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ص٩٧، ١٢٤.

(٤) ينظر: المهيري، عبد القادر، ١٩٩٣م، نظرات في التّراث، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ص٨٠.

(٥) ينظر: الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، ٢٠٠٩، التعليل النحوي في الدرس اللغوي العربي القديم والحديث رسالة ماجستير، جامعة السّلطان قابوس، سلطنة عمان، ص١٠٧.

مطّـردة يقيسـون عليها مختلف أنـواع الكلام، ثمّ رأوا تغيّـر الدّلالة بتغيّر حـركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً»[١].

وقد كان البحث النّحويّ يهدف إلى وضع قواعد للظّواهر اللّغوية بعد اكتشاف مواطن الخطأ فيها، فقد كان التّعليل مقتصراً على «تبرير القواعد، وتسويغ أحكامها، لا يتجاوز ذلك إلى التّأثير فيها بالتّغيير أو التّبديل»[٢].

وتشيـر أغلب المصـادر إلى أنّ البداية الفعليّـة للتّعليل كانت مرتبطة بعبـد اللّه بن إسحاق الحضرمـيّ، الذي يعدّ من أوائـل النّحاة الذين اهتمّوا بالتّعليل النّحوي، فهـو أوّل من بدأ بالتّعليل والتّأويل، «وبعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل»[٣].

ويعدّ النّحويّ الأوّل الذي لم يقبل من العرب أن يخرقوا القواعد التي استقرأها من كلامهم، واعتبرهـا ثابتة وملزمة»[٤]. وهذا ما دفعه إلى تخطئة الخارجين على تعليله. ونلاحظ أنّ العلّة في هذه المرحلة كانت اجتهادية، خاضعة للمعنى الذي يفهمه النّحويّ.

المطلب الثاني: مرحلة النّشوء والارتقاء

تبدأ هذه المرحلة بالخليل؛ لأنّه يعدّ من أوائل النّحاة الذين فتحوا باب التّعليل أمام النّحاة ودعوتهـم للاجتهـاد فيـه، عندما قال: «فـإن سنحَ لغيري علّة لمـا علّلتهُ من النّحو، هـي أليق ممّا ذكرته، فليأتِ به»[٥].

وتنتهـي هـذه المرحلة بالزّجـاج، وقد كثرت فيها العلـل النّحوية وأصبحت أنواعـاً وأجناساً متعـدّدة. والخليل هو أوّل من «أبرز التّصوّر الواضح لطبيعة العلل وطريقة استقرائها»[٦]، فقد قام باستقراء العلل اللّغوية بتفكيره وعقله الرّاجحين، فالتّعليل عنده يهدف إلى «توضيح أسس القواعد والأحـكام التي سنّهـا العرب في كلامهم»[٧]؛ لذلـك كانت علله اجتهادية من تلقـاء نفسه وليست مأخوذة عن العرب. كذلك اهتمّ سيبويه ألا وهو تلميذه بالتّعليل، فقد اعتمد على منهج «الاستقراء النّاقص، ففيه نمـاذج من الاستقراء، ووصف للمستقرَأ، وتعليل لـه، وتعليل للوصف والتّقعيد»[٨]، لذلـك جـاءت تعليلاته رابطة بين النّصوص المتشابهة للوصول إلى تفسير هـذا التّشابه، وتعليل الأحـكام الواردة فيها، كتفسيـره التّشابه الذي عقده الخليل بين المنـادى والظّرف بقوله: «فإنّما

(١) ينظر ابن خلدون، د.ت، مقدّمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة: أحمد الزّعبي، دار الهدى، الجزائر، ص٦٢٥.
(٢) ابن خلدون، د.ت، مقدّمة ابن خلدون، (المصدر السابق) ص١٥١.
(٣) الزّبيدي، د.ت، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ص٣١.
(٤) ولد أبّاه، محمد المختار، ٢٠٠٨م، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ص٥٥.
(٥) الزجّاجي، أبو القاسم ١٩٨٦م، الإيضاح في علم النّحو، ص٦٦.
(٦) ولد أبّاه، محمد المختار، ٢٠٠٨م، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ص٣٧.
(٧) ولد أبّاه، محمد المختار، ٢٠٠٨م، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، (المصدر السابق) ص٣٧-٣٨.
(٨) سعيد الملخ، حسن خميس، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٤١.

جعـل الخليل المنادى بمنزلة قبـل وبعد، وشبّهه بهما مفردين إذا كان مفـرداً، فإذا طالَ وأضيفَ شبّهـه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأنّ المفرد في النّداء في موضع نصب، كما أنّ (قبلُ وبعد) قـد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، كذلك نداء النّكرة لمّا لحقها التّنوين وطالت، وصارت بمنزلة المضاف»[١].

بنـاء على ذلك يكون سيبويه قد توصّل إلى نتيجـة مفادها أنّ الجرّ في الأسماء شبيه الجزم فـي الأفعـال بقوله: «واعلم أنّ حروف الجزم لا تجـزم إلّا الأفعال، ولا يكون هذا الجزم إلّا في هذه الأفعـال المضارعـة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلّا في الأسماء. والجزم في الأفعال نظير الجرّ فـي الأسمـاء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل فـي الجرّ نصيبٌ، فمن ثمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجارّ»[٢].

ومثـال آخر عن التّعليـل في كتابه ما نجده في باب «ما ينتصب علـى إضمار الفعل المتروك إظهـاره في غير الأمـر والنّهي»، فنراه يقول في هـذا الباب«وذلك قولك: أخذتُـه بدرهم فزائداً. حذفوا الفعل لكثرة استخدامهم إيّاه، ولأنّهم آمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بدرهم فزادَ الثّمن صاعداً، أو فذهب صاعداً. ولا يجوز أن تقول: وصاعد، لأنّك لا تريد أن تخبر أنّ الدّراهم مع صاعد ثمنٌ لشيءٍ، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنّك أخبرتَ بأدنى الثّمن فجعلته أوّلاً، ثمّ قروتَ شيئاً بعـد شـيءٍ لأثمانٍ شتّى. فالواو لمْ ترد فيها هذا المعنى، ولـم تلزم الواو الشّيئين أن يكون أحدهما بعـد الآخـر ألا ترى أنّك إذا قلتَ: مررتَ بزيد وعمروٍ، لم يكـن في هذا دليلٌ أنّك مررت بعمروٍ بعد زيـد. وصاعدٌ بدلٌ مـن زاد ويزيدُ»[٣]. ونجد التّعليل بكثرة في كتاب سيبويه؛ فقد اعتمد على منهج «جمـع التّعليل بالمعنى إلى التّعليل بقوانين التّركيب إلى التّعليل بكثرة الاستعمال»[٤]، وبذلك كانت تعليلاته متنوّعة بسيطة بعيدة عن الجدل القائم على التّخيّل والتّأويل، ولكنّك أخبرتَ بأدنى الثّمن فجعلتـه أوّلاً، ثـمّ قـروتَ شيئاً بعد شـيءٍ لأثمانٍ شتّى. فالـواو لم ترد فيها هـذا المعنى، ولم تلزم الـواو الشّيئيـن أن يكون أحدهما بعـد الآخر. وبذلك يكـون التّعليل عند سيبويـه «أداة للرّبط بين نظاميـن: نظام اللّغة بنصوصها، ونظام النّحو بتصوّراتـه وأحكامه»[٥]. وقد اهتمّ المبرّد بالتّعليل أيضـاً، وخالف سيبويـه في كثير من القضايا، وتمكّن من تبسيط بعض الظّواهر المعقّدة الواردة فـي الكتـاب، إذ نراه يقول عن العلّة النّحويـة: إنّها باتت بمثابة الرديف للأحـكام الّتي لا يحقّ لها مفارقتهـا، ويقول: «العلّـة رديف الحكم النّحويّ لا تفارقه ولا ينبغي أن تفارقه، وكان شيد الاهتمام

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨م، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ج٢، ص١٩٩.
(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨م، الكتاب، (المصدر السابق) ج١، ص٩.
(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨م، الكتاب، (المصدر السابق) ج١، ص٢٩٠-٢٩١.
(٤) الرّاجحي، عبده، ١٩٨٦م، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، ص٨٣.
(٥) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٤٣.

بالتّعليل يتّخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث»[1]. كما أنَّ اهتمامه بالتّعليل جعله يتّخذ منهجاً خاصّاً اعتمد فيه على وجهة نظره الخاصة حيال الظاهرة النحويّة كما أنّ جهة نظرية لم تُبنَ من العدم بل استطاع من خلالها «الرّبط بين النّظرية النّحوية والحكم النّحوي بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظره»[2].

فلكلّ نحويّ منهجه الخاص الذي ابتكره في التعليل ولا بدّ أن يستند إلى ركيزة تسوّغ له ذلك ونلاحظ أنّ العلّة في هذه الفترة استقتْ من روح اللغة معتمدةً في ذلك على تعدّد الشواهد من حيث البراهين والأدلة وأيضاً على الفطرة السليمة والحسّ وذلك من خلال الطبيعة أي طبيعة تلك العلل ويجدر بنا الذكر أن تلك العلل «لم تكن ذات طبيعة فلسفية، وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتّقرير منه إلى الجدل والتّأويل»[3]. وهذا يظهر في محاولة النّحاة في تفسير الأحكام النّحوية كلّها وفقاً لشروط معيّنة ومتّفَق عليها «فاحتفظ النّحويون لأنفسهم بحريّة الرّأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته»[4]، وهذا ما نتج عنه كثرة النّحاة المعلّلين ممّا أدّى إلى زيادة العلل في كتب النّحو.

المطلب الثالث: مرحلة النّضج والازدهار

من الملاحظ في هذه الفترة خروج العلّة النّحوية عن الإطار الّذي وضعه لها القدماء، فقد أخضعها النّحاة لعلوم العصر المختلفة من فلسفة ومنطق، وجعلوا العلل النّحويّة بمرتبة العلل العقليّة؛ ما جعل الأنباري يجعلهما شيئاً واحداً ولا يفرّق بينهما، يقول في هذا الصّدد: «العلّة النّحوية كالعلّة العقلية ولا خلاف أنّ العلّة العقلية لا تكون إلّا مطّردة ولا يجوز أن يدخلها التّخصيص كذلك العلّة النّحوية»[5].

ومن أبرز المعلّلين في هذه المرحلة «ابن السّرّاج» فقد حاول في كتابه «الأصول» أن يعرض لمختلف المسائل النّحوية ويرتّبها وفق منهج معيّن، فالعلل عند قسمين: «ضرب منها المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمّى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، ولمَ إذا تحرّكت الواو والياء وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، «وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيّن بها فضل هذه اللّغة على غيرها من اللّغات، وقد وفّر اللّه تعالى من الحكمة بحفظها

(١) الحديثي، د. خديجة، ١٩٧٣م، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ص٣١٩.

(٢) سعيد الملخ، حسن خميس، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٤٤.

(٣) جاد الكريم، عبد اللّه أحمد، ٢٠٠٤م، الدّرس النّحويّ في القرن العشرين، مكتبة الأدب، القاهرة، ط١، ص٦٨.

(٤) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٤٧.

(٥) الأنباري، أبو البركات، ١٩٥٧م، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، سوريا، ط٢، ص١١٢.

وجعلهـا فضلها غير مدفوع»[1]. كذلك نجـد السّيرافيّ الّذي أدى دوراً مهمّاً في هذه المرحلة، فقد «خطـا النّحـو خطـوات جديدة قام بها أبـو سعيد السّيرافـي تمثّلت أوّلاً في شرحـه الفريد لكتاب سيبويـه، وثانياً في تنظير العلاقـات بين النّحو والمنطق، وثالثاً في ربـط الصّلات بين النّحويين والفقهاء»[2]. وقد قال مازن المبارك عنه: «شرح الكتاب فبسّط معناه وجلّا مبهَمَه، وتمّم جزئياته، واستقصـى موضوعاتـه، وعرض آراء سيبويه فيـه، وآراء غيره من أعلام اللّغـة والنّحو كالجرميّ والمازنـيّ والمبـرّد والزّجّاج والكسائيّ والفرّاء وثعلب، وناقش بعضها وبسط أوجه الخلاف فيها، ووازن بين آراء البصريين والكوفيين موازنة عرض حياديّ أحياناً لم يكن له رأي، وموازنة إيجابيّة أحيانـاً أخرى شـارك فيها بحججه ورأيـه، وكان في كلّ ذلـك واضح العبارة، طويـل النّفس كثير النّقاش والجدال»[3].

وتميّـزت العلّـة في هذه المرحلة بظهور محاولات تنظيريّة فـي التّعليل[4]؛ حاول فيها النّحاة تخطّـي الاجتهاد في العلل من خلال عدم مخالفة كلام العرب، والانتقال إلى مرحلة التّنظير الّتي بدأت مع ابن السّرّاج، الذي قسّم العلل إلى قسمين: علّة أولى مطّردة وعلّة العلّة

ثمّ قسّمها الزّجاجي إلى ثلاثة أقسام:

- علل تعليميّة - علل قياسيّة - علل جدليّة

حتّـى جاء ابن جنّي الـذي عمل على إظهار طبيعة العلّة وبيـان أهميّتها وشروطها، واعترف بأنّهـا أقـرب إلى علل المتكلّمين منهـا إلى علل الفقهاء، إلـى أن جاء ابن الأنبـاريّ فألحقها بعلل الفقهـاء؛ فـكان النّضج في هذه المرحلـة «نقلة منهجية نحو التّنظير ينتهـي بخفوت التّنظير عند مجمل النّحاة مع إطلالة القرن السّابع الهجريّ»[5].

المطلب الرابع: مرحلة المُراجعة والاستقرار

شهـد النحو في هذه المرحلـة «ميل التّعليل النّحـويّ إلى الاستقرار علـى المستوى النّظريّ والتّطبيقي، وأصبح التّعليل ترجيحاً بين العلل، واختياراً منها، تتخلّله تفصيلات لما أجمله النّحاة من العلل وتوضيحات لما جاء غامضاً مبهماً»[6].

وهـذا يؤكّد نضج التّعليل النّحـويّ في الدّرس اللّغوي العربيّ، فنجـد إلى جانب التّعليل كثرة التّعليـلات والتّفسيـرات وكلّها تصبّ فـي ذات الظاهرة، وذلك شاهد وبرهـان على نضوج مفهوم

(١) ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ج١، ص٣٥.

(٢) ولد أبّاه، محمد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ص١٧٥.

(٣) المبارك، مازن، ١٩٩٥م، الرّماني النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه دار الفكر، سوريا، ط٣، ص١٥٦-١٥٧.

(٤) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التّعليل بين القدماء والمحدثين، ص٧٨.

(٥) م. ن، ص٥٢.

(٦) م. ن، ص٨٢.

التّعليل.

المبحث السادس أقسام العلة النحوية

إنّ العلّةَ النّحويةَ قديمةٌ في البحث النّحوي العربي؛ حيث اهتمّ بها النّحاة منذ النّشأة الأولى للنّحو العربي، وهي تعدّ جزءاً من جسم النّحو العربي، حيث نشأت معه وتطوّرت بتطوره، فغدا التاريخ لها تاريخاً موازياً للنّحو نفسه، إلا أنّه تاريخٌ لمنهج من مناهجها، حيث تستعين بالنّحو بالقدر الذي يكفي لإنارة طريق البحث فيها[١].

إنّ هذه المرحلة تبدأ مع تاريخ وضع النّحو العربي في القرن الثّاني الهجري، وقد سلكت العلّة طريقها في النّحو العربي منذ وقتٍ مبكّر؛ فقد أدرك واضعو النّحو الخطورة الكامنة في اللّحن على اللغة العربيّة وأثره السّلبي في النّص القرآني، فتفسد بها المَلكة اللغويّة، ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فقاموا باستنباط قوانين لتلك الملكة من مجاري كلامهم، وهذه القوانين مطّردة شبه الكليّات والقواعد، يقيسون عليها مختلف أنواع الكلام، ويُلحقون منها الأشباه بالأشباه، مثال ذلك: الفاعل مرفوعٌ، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثمّ رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته بالإعراب[٢].

ومن سمات التعليل في مرحلة النشأة[٣]:

١. تأسيس أصل التّوافق مع الأحكام النّحويّة.

٢. استخدام علّة المعنى.

٣. نشأة الاجتهاد في التّعليل.

أمّا عن أقسامها فإنّ للعلّة أقساماً عدّة عند الجرجاني، وهي كالآتي[٤]:

العلّة التّامة: وهي التي وجب وجود المعلول عندها، أو هي جملةٌ ما يتوقف عليه وجود الشيء، وقِيل: هي تمام ما يتوقف وجود الشيء عليه، بمعنى أنّه ليس له شيء يتوقف عليه.

العلّة الناقصة: وهي خلاف ذلك.

العلّة المُعدّة: هي العلّة التي يعتمد عليها وجود المعلول من غير وجوب وجودها مع وجوده.

---

(١) حسن خميس سعيد الملخ (٢٠٠٠)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط ١، ص ١٣.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (١٤٢٥هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش/، ط ١، دار يعرب، دمشق، ص ٩٨.

وهو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي الإشبيلي عالم اجتماع وفيلسوف ومؤرخ معروف في العصور الوسطى، ولد في تونس ١٣٣٢ م، وتوفي بالقاهرة عام ١٤٠٦ م، أشهر كتبه مقدمة ابن خلدون.

(٣) الملخ، حسن خميس سعيد (٢٠٠٠ م)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق عمان، ط ١. ص ٣٣.

(٤) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، ص ١٣٠.

العلّـة الصّوريـة: ما يُوجِـد الشيء بالفعـل. -العلّة الماديّة: مـا يُوجد الشيء بالقـوّة. العلّة الفاعليّة: ما يُوجد الشيء بسببه. العلّة الغائيّة: ما يُوجد الشيء لأجله.

المبحث السابع: نماذج من العلل النحوية (البناء)

المطلب الأول: البناء في اللّغة والاصطلاح

أمّا في اللغة: فهو وضع شيءٍ على شيءٍ على صفة يُراد بها الثّبوت، كبناء الحائط، ومنه سُمّي كلّ مرتفع ثابت بناءً كالسّماء[1]. فالبناء يتعلّق بتكوين الجملة في اللّغة، وينظم الكلمات والعناصر داخـل الجملة بترتيـب صحيح وفقاً للقواعد النّحويّـة، ونرى الجوهري يقول: «بنـى فلانٌ بيتاً من البنيـان، وبنى على أهله بناءً فيهما، أي زفها. والعامة تقول: بنى بأهله، وهو خطأ، والأصل فيه أنّ الدّاخل بأهله كان يضرب عليها قبّة ليلة دخوله بها، فقيل لكل داخلٍ بأهله بان»[2].

أمـا في الاصطلاح: فيعتبـر البناء مخالفاً للإعراب، فالمبنيُّ هو: «ما كان حركته وسكونه لا بعامـل، والمبنيّ اللّازم: مـا تضمّن معنى الحرف، كأين، ومتى، وكيف، ومـا أشبهه، كالذي والتي ونحوهما»[3].

كما تطرّق العكبري لتعريفه بقوله: «هو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً، وإن شئت قلت: هو ألّا يختلـف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها»[4]. كما عرّفـه الكفوي بقوله: «البناء في الاصطلاح علـى قـول بأنّه لفظي: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلّصاً من ساكنين؛ وعلى قول بأنّه معنوي: هو لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً من سكونٍ أو حركةٍ لغير عامل ولا اعتلال»[5].

ونستطيـع التماسـ ما ذكره العكبري فـي كلام سيبويه إذ يقول: «وإنّمـا ذكرت ثمانية مجارٍ

---

(١) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ١٩٩٥ م، اللباب في علل البناء، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، بيروت، ط ١، ص ٦٦، وأبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية عدنان درويش، محمد المصري، لبنان بيروت، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ م، ص ٢٤١.

وأبو البقاء العكبري هو عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، (١١٤٣ ـ ١٢١٩ م) أصله من عكبرا، ومولده ووفاته في بغداد، وقد عُدّ من أكبر اللغويين في عصره، وقد ذكر صاحب الأعلام أنه أصيب في صباه بالجدري فعمي.

وأما أبو البقاء الكفوي فهو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، ولد في مدينة كفه بالقرم، درس الفقه وعلوم اللغة العربية وضلع فيها، ومن أشهر مؤلفاته (كتاب الكليات) وهو معجم ضخم يتناول المصطلحات والفروق اللغوية، وله كتاب باللغة التركية اسمه «تحفة الشاهان» وهو في الفقه الحنفي.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار الملايين، لبنان بيروت، ط ٤، (بني)، ص ٢٢٨٦.

(٣) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص ١٦٥.

(٤) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ص٧٤، وينظر ص٦٦.

(٥) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ١٩٨٨ م، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ط ٢، ١٩٩٨ م، ص ٢٤١.

لأُفـرّق بين ما يدخلـه ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[١].

كمـا نجد في كلام المبّـرد تصريحاً بمفهوم البناء حيث يقول: «فـإنْ كان مبنيّاً لا يزول من حركـة إلـى أخرى، نحو: حيـثُ، وقِيل وبعدُ، قيل لـه مضموم، ولم يُقل له مرفـوع؛ لأنّه لا يزول عن الضّمَ»[٢].

إذاً: المبنـي هو ما لزم وجهاً واحداً وهو جميع الحروف، وأكثر الأفعال، وهو الفعل الماضي، والأمر المخاطب، والمضارع في حالتين، وبعض الأسماء ويقع في نوعين[٣]، هما:

١- بنـاءٌ لازمٌ: وهو الـذي يندرج تحته فعل الأمـر والفعل الماضي، وأكثـر الأسماء المبنية، مثـل الضّمائر وأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهـام، والأسماء الموصولة، وبعض الظّروف وأسماء الأفعال.

٢- بناءٌ عارضٌ: هو ما يدخل على الأسماء والأفعال المعربة (كبناء الفعل المضارع) فيبنيها لعلّـة عارضـة، حيث إنّه يـزول بزوال تلك العلة، ومـن أمثلة ذلك؛ بناء المنـادى المفرد العلم (يا أحمـدُ)، والنّكـرة المقصـودة (يا رجـلُ)، واسم لا النافية للجنـس (لا رجلَ في الـدار)، والعدد المركب (خمسةَ عشرَ).

ويمكننـا الإشارة إلى عدّة أمثلةٍ على علل البناء التـي يشرحها الهرمي في كتاب المحرّر في النّحو، ومن هذه الأمثلة[٤]:

١- علّة البناء في المصدر: يشرح الهرمي علّة البناء في المصدر، والتي تتمثّل في أنّ الأفعال المضارعـة لا يمكـن أن تأتـي بالمصدر إلّا إذا كانت تـدلّ على المستقبل، ويقدّم عـدّة أمثلة على ذلـك، مثـل «سافرت زينب إلى مكّة للحج»، حيث إنّ كلمة «سافرت» تدلّ على الماضي، لذلك يجب استخدام الفعل الماضي «سافرت» مع اسم الفاعل «زينب»، ولا يجوز استخدام المصدر «السّفر».

٢- علّـة البنـاء في المفعول بـه: يشرح الهرمي علّـة البناء في المفعول بـه، والتي تتمثّل في أنّـه لا يمكن استخـدام المفعول به في جملة مجرورة بالإضافة، ويقـدّم عدّة أمثلةٍ على ذلك، مثل

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٨٨م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ٣، ١٩٨٨ م، ١٣/١.

وسيبويه هو إمام النحاة وأول من بسّط علم النحو، أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب وغيرهم، من أهم آثاره «كتاب سيبويه في النحو».

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ١٩٩٤ م، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ٣، ١/ ١٤٢. والمبرد أحد الجهابذة في علوم البلاغة والنحو والنقد عاش في العصر العباسي، توفي سنة (٨٩٨)، وقد كان أعلم الناس بالنحو بعد سيبويه.

(٣) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص ٨٣٠ ـ ٨٣١.

(٤) ينظر: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني، المحرر في النحو، ص ٢٧٥ ـ ٣٠٦.

«أحمـد رجـلٌ زوجٌ لفاطمة»، حيـث إنّ كلمة «رجل» هي المفعول به وتـدلّ على الوصف، لذلك يجب استخدامها مع الاسم الموصوف «أحمد» بصورة مجرورة، ولا يجوز استخدامها في جملة مجرورة بالإضافة.

٣- علّة البناء في الجملة الاسميّة: يشرح الهرمي علّة البناء في الجملة الاسمية، والتي تتمثّل في أنّه لا يمكن استخدام الجملة الاسميّة في محل الفعل، ويقدم عدّة أمثلة على ذلك، مثل «أحمد طالـبٌ»، حيث إنّ الجملة الاسميّة «طالب» تدلّ على الوصف، ولا يمكن استخدامها في محلّ الفعل، ويجب استخدام الفعل المناسب مع اسم الفاعل «أحمد».

النتائج والتوصيات

يمكن لنا أن نصل إلى جملة من نتائج البحث قد يستفاد منها:

إنَّ لعلماء العربية جهودًا وتوضيحات في توجيه العلل النّحويّة والصّرفيّة، والاهتمام بموضوع العلل النّحويّة؛ نظراً لأهميته وتشعّب مسائله، ودوره في تفسير الظواهر النّحويّة والصّرفيّة.

ثمة تقارب كبير في المنهج والمنهجية الغربية والمنهج والمنهجية العربية في ضبط النحو، وما تقدم به دوسوسير وتشومسكي وغيرهما يتلاقى مع المفهوم العربي للنظرية النحوية العربية.

إن انقسام علماء العرب النحاة المتأخرين في النظرية التعليلية هدفه التسهيل لا أكثر ومن تشدد منهم في التعليل هدفه ضبط اللسان واتساع الفكر وتأطير الدرس النحوي.

وأوصـي في نهاية البحث بضرورة وضع خطّة منهجيّة لتدريس اليسير من علل النّحو للطلبة في المدارس. واعتماد التّقصّي والتّتبع للظّاهرة في كتب النّحو.

وإبراز التعليلات المختلفة للغويين فيما يخصّ ظاهرة العلل النّحوية، واعتماد الرّاجح منها- وإظهار دور التّعليل النّحوي في ضبطه للسان العربي.

واتّباع المنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن في تفسير الظواهر النّحويّة مع الاستقراء والتحليل لهذه الظواهر.

المصادر والمراجع

١) ابـن جنّي، عثمـان، ١٩٥٢م الخصائص، تح: محمد علي النّجّـار، دار الكتب المصرية، مصر، ط٢.

٢) ابـن خلدون، عبد الرحمـن بن محمد (١٤٢٥هـ)، مقدمة ابن خلـدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش/، ط ١، دار يعرب، دمشق،

٣) أبو البقاء أيوب بن موسـى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عناية عدنان درويش، محمد المصري، لبنان بيروت، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ م.

٤) أبـو البقاء عبد الله بن الحسيـن العكبري، ١٩٩٥ م، اللباب في علل البناء، تحقيق غازي

مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، بيروت، ط ١.

٥) أبــو العباس محمد بــن يزيد المبــرد، ١٩٩٤ م، المقتضب، تحقيق: محمــد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ٣.

٦) أبو المكارم، علي، ١٩٦٨م، الظّواهر اللّغوية في النّحو العربيّ، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط١.

٧) أبو المكارم، علي، ٢٠٠٦م، أصول التّفكير النّحوي، دار الغريب، القاهرة، ط١.

٨) أبو حيان الأندلسي، الإدراك للسان الأتراك، أبو حيان الأندلسي.

٩) أبو شريف، علي سلامة ،٢٠١٢م، العلّة النّحوية (تحليل النّحاة لبناء وتركيب كلام العرب – دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشّافية للإمام الشّاطبي)، دار الزّهراء، الرّياض، ط١.

١٠) أحمــد الكبيّر، د. ريمــا، د.ت، التّعليل النّحويّ بين الوصف والغايــة في ضوء علم اللّغة الحديث، مجلّة العلوم الشّرعية، العدد السّادس، كليّة اللّغات، جامعة الزّيتونة.

١١) الأنبــاري، أبــو البــركات، ١٩٥٧م، الإعراب في جــدل الإعراب ولمع الأدلــة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، سوريا، ط٢.

١٢) أنــدري مارتينيه مبادئ في اللسانيات العامة، نقل بواسطــة الأصول والأقسام النحوية في ضوء علم اللغة الحديث.

١٣) الأنصاريّ، جمال الدين، ١٩٩٧م، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١.

١٤) تشومسكي، جون ليونز، ترجمة محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض ط ١، ١٩٨٧.

١٥) تمام حسان: الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط ١، ١٩٨٢.

١٦) التّواتــي، عبــد الغاني ،٢٠١٤م، العلّة النّحوية عند ابن جنّي من خلال كتاب علل التّثنية (دراسة وصفية تحليلية).

١٧) جاد الكريم، عبد الله أحمد،٢٠٠٤م، الدّرس النّحويّ في القرن العشرين، مكتبة الأدب، القاهرة، ط١.

١٨) الجرجانــي، علي بن محمد السيــد الشريف، معجم التعريفــات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

١٩) الجمحي، ابن سلّام ،١٩٧٤م، الطبقات، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدّة.

٢٠) جون ليون، اللغة وعلم اللغة، الناشر: دار النهضة العربية، لاتا، الطبعة: الأولى.

٢١) الجوهــري، إسماعيــل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربيــة، تحقيق: أحمد عبد الغفور

عطّار، دار الملايين، لبنان بيروت، ط ٤.

٢٢) الحديثي، د. خديجة، ١٩٧٣م، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

٢٣) حسّان، تمام،٢٠٠٠م، الأصول (دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب – النّحو – فقه اللّغة – البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، ط٢.

٢٤) حسن خميس سعيد الملخ (٢٠٠٠)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط ١.

٢٥) حسن، عبّاس، ١٩٧٨م، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٢٦) خضير عبّاس، أحمد ،٢٠٠٧م، أسلوب التّعليل في اللّغة العربية.

٢٧) الدّمشقية، العفيف، ١٩٧٦م، تجديد النّحو العربي، دار المعارف، بيروت، ط١، ص١٥٩. وينظر أيضاً: الكيش، عبد الله،١٩٩٢م، أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة، كليّة الدّعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١.

٢٨) الرّاجحي، عبده، ١٩٨٦م، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ط١.

٢٩) رشا التّدمري، البحث العلميّ من الفكرة إلى المناقشة.

٣٠) رمضان عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣١) الزّبيدي، د.ت، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢.

٣٢) الزجّاجي، أبو القاسم ١٩٨٦م، الإيضاح في علم النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، ط٥، بيروت.

٣٣) سراج، محمد ،١٩٩٨م، أصول الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ط٢.

٣٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٨٨م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ٣، ١٩٨٨ م.

٣٥) السّيّوطيّ، جلال الدين،٢٠٠٦م، الاقتراح، دار المعرفة الجامعية، مصر.

٣٦) شمس الدّين، جلال، ١٩٩٠م، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين» دراسة إبيستمولوجية في مستويات اللّغة، مؤسسة الثّقافة الجامعية، الإسكندرية، ط١.

٣٧) صفية مطهـري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، الناشر: اتحاد الكتاب العرب دمشق – ٢٠٠٣م.

٣٨) عبّاس، أحمد خضير ،٢٠٠٧م، أسلوب التّعليل في اللّغة العربية.

٣٩) عـون، حسـن،١٩٧٠م، تطـوّر الدّرس النّحـوي، معهد البحـوث والدراسـات العربية، القاهرة.

٤٠) الفارابـي: إحصاء العلوم، تحقيق وتعليق عثمان أميـن، طبعة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٨٦م.

٤١) الكبيّـر، د. ريما أحمـد، د.ت، التّعليل النّحويّ بين الوصف والغايـة في ضوء علم اللّغة الحديث.

٤٢) الكنـدي، خالد بن سليمان بن مهنا، ٢٠٠٩، التعليـل النحوي في الدرس اللغوي العربي القديم والحديث رسالة ماجستير، جامعة السّلطان قابوس، سلطنة عمان.

٤٣) اللغة والعقل، تشومسكي، ترجمة بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داود، الواسطية، دار الشؤون الثقافية، ١٩٦٦، بغداد.

٤٤) المبـارك، د. مازن، ١٩٧٤م، النّحو العربيّ: العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت، ط١.

٤٥) المبـارك، مـازن، ١٩٩٥م، الرّماني النّحوي في ضوء شرحـه لكتاب سيبويه دار الفكر، سوريا، ط٣.

٤٦) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: طبعة ٢ – القاهرة ١٩٩٧م.

٤٧) المخزومي، مهدي، ١٩٨٠م، أعلام في النّحو العربيّ، دار الجاحظ، بغداد، ط١.

٤٨) المـرادي، الحسن قاسم ،١٩٩٢م، الجنى الدّاني في حـروف المعاني، تح: فخر الدّين قباوة وحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩) مصطفى، إبراهيم ،١٩٩٢م، إحياء النّحو، دار المعارف، القاهرة.

٥٠) المهيـري، عبد القـادر، ١٩٩٣م، نظرات فـي التّراث، دار الغـرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١.

٥١) الميعـان، وضحة عبـد الكريم جمعـة،٢٠٠٧م، التّأليف النّحويّ بيـن التّعليم والتّفسير مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١.

٥٢) النّجدي، علي ناصف، ١٩٧٤م، سيبويه إمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط٢.

٥٣) ولد أبّاه، محمد المختار ،٢٠٠٨م تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت.